مشروع منقح للإعلان الختامي للاجتماع التشاوري التحضيري
لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني
باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري
الدوحة، 30 نيسان/أبريل 2008

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي صدر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 187/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي قررت فيه أن يعقد المؤتمر في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008،

وإذ تؤكد أهمية متابعة التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في مختلف البلدان الأعضاء،

وإذ تأخذ في الاعتبار المشاورات المكثفة بين الخبراء والمختصين في مجال تمويل التنمية خلال الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008،

وإذ تعرب عن تأييدها لمبادرات توفير مصادر تمويل ابتكارية للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لمواجهة القضايا الطارئة كقضايا تغير المناخ وأزمة الغذاء والمنتجات الزراعية،

وإذ تشعر بالقلق إزاء الاضطراب الذي أصاب الأسواق الائتمانية والمالية مؤخراً واختلال أسعار الصرف والموازين الجارية للبلدان المتقدمة وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي العالمي وعلى البلدان النامية، بما فيها بلدان منطقة الإسكوا، مما يعتبر مؤشراً لأوجه القصور في الأسواق وفي أجهزة التنظيم والإشراف،

وإذ تؤكد ضرورة تطوير وتقوية الأسواق المالية في بلدان المنطقة من أجل تعزيز مساهمتها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية، وخاصة زيادة الشفافية وتوفير البيانات الدقيقة،

وإدراكاً منها أن الاقتصاد الدولي لا يزال يعاني من اختلالات عديدة سواء تلك المتعلقة بأسعار صرف العملات الرئيسية أو الموازين الجارية للدول الصناعية الكبرى، وكذلك ارتفاع نسب التضخم التي بدأت في الظهور خلال السنتين الماضيتين، وأن عدم استقرار البيئة الاقتصادية الدولية يؤثر مباشرة على اقتصادات البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأعضاء في الإسكوا، وأن ارتفاع نسب التضخم بدأ يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين الأمر الذي قد يؤدي، إذا ما استمر، إلى زعزعة الاستقرار السياسي في العديد من البلدان، كما يؤثر على القوة الشرائية للعملات الوطنية وبالتالي قد يقوض استقرار البيئة الاقتصادية المحلية التي نجحت البلدان الأعضاء في تحقيقه خلال السنوات الماضية،

وإذ تلاحظ أن بعض البلدان الأعضاء ما زال يعاني من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، الأمر الذي انعكس سلباً على جهود هذه البلدان لتنفيذ توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما

فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فلجأت إلى تحويل جزء من الموارد المالية المخصصة للاستثمارات لزيادة تمويل البرامج المتعلقة بمعالجة مشكلة الفقر،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على عبء الديون الخارجية على البلدان المدينة، ما زالت الديون تعيق بعض البلدان عن تنفيذ استثمارات إنمائية، ونفقات خدمة الديون تستهلك موارد مالية كان من الممكن أن تخصص لتمويل مشاريع استثمارية،

وإذ تلاحظ كذلك أن أسواق المال في البلدان الأعضاء ما زالت تعاني من المشاكل التي تعاني منها الأسواق الناشئة، ومن أهمها سيطرة عدد قليل من الشركات على أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى المشاكل التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تعاني منها، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء دورها كوعاء لتعبئة المدخرات المحلية، وأن هذه البلدان تحتاج إلى معونة فنية من أجل تطوير أداء أسواق المال ومعالجة المشاكل التي تعترض تطورها،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأعضاء ما زالت تعاني من بطء في تحقيق التكامل الإقليمي، وأنه باستثناء الخطوات الهامة التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير تكاملها، بما في ذلك اتفاقات السوق المشتركة والعملة الموحدة، لا يزال التكامل الإقليمي يسير ببطء شديد، وأنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققه إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الصادر عن الجامعة العربية في عام 1997، لا يزال أداء التجارة البينية متواضعاً، كما أن التعاون في القطاعات الأخرى لا يزال بطيئاً ويحتاج إلى قوة دفع جديدة لتحقيق تطور سريع في هذا الخصوص،

وإذ تؤكد أن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، ما زالت تعاني من تهميش دورها في إدارة القطاع المالي والنقدي والتجاري الدولي، وبالرغم من أن عدة بلدان أعضاء أصبحت من البلدان المساهمة في الاستثمار الدولي وساعدت على استقرار النظام المالي الدولي عن طريق إنقاذ العديد من المؤسسات المالية، إلا أن دورها في إدارة النظام المالي والنقدي العالمي ما زال محدوداً جداً،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة مشاركة البلدان الأعضاء بفاعلية في التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية وكذلك في أعمال المؤتمر،

نحن البلدان الأعضاء نعلن التوافق على ما يلي:

أولاً- تعبئة الموارد المالية المحلية

- تشجيع المصارف على زيادة مشاركتها في دفع العجلة الاقتصادية عبر زيادة قيمة ونوعية التمويل المقدم للقطاع الخاص، وإجراء ما يتطلبه ذلك من تحسين الكفاءة المصرفية وتأمين الرسملة الكافية؛

- تنمية وتطوير أسواق المال لتمكينها من لعب دورها في جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية، وما يتطلبه ذلك من تطوير للتشريعات والنظم التي تحكم أداء هذه الأسواق، بما في ذلك استحداث أدوات مالية جديدة مع ضمان التزام الشركات المدرجة بقواعد الحوكمة؛

- إعادة هيكلة أسواق الأوراق المالية ليكون للقطاع الخاص دور أكبر في ملكيتها وإدارتها؛

- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإعادة جذب الاستثمارات العربية الخارجية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

- مطالبة المجتمع الدولي بزيادة "حيز السياسات المالية" للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، لتمكينها من الموازنة بين السياسات الداخلية والالتزامات الدولية؛

- الاستمرار في مكافحة الفساد المالي والإداري والهدر في استخدام الموارد المحلية، ودعوة البلدان الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إصدار القوانين والتشريعات التي تحارب ظاهرة الفساد والمحسوبية ووضع آلية وإنشاء أجهزة متخصصة لمتابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات؛

- تخفيض العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة وإيجاد سبل لتوسيع القاعدة الضريبية من أجل زيادة كفاءة إدارات الضرائب لتقليل الهدر والحد من التهرب من الضرائب وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية، وتوظيف نسبة أكبر من هذه الإيرادات في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية؛

- تأكيد أهمية التعليم ودوره المحوري في تمكين الأفراد وإزالة الفقر على مستوى الأسرة والمجتمع، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للتنمية، والمسؤولية الأساسية المناطة بالحكومات لتمويل التعليم، وبذل أقصى جهد لتعبئة الموارد وتوفير التمويل اللازم العام والخاص للارتقاء بالمنظومة التعليمية؛

- تنمية القدرات الوطنية والحاجة إلى زيادة الدعم الدولي في هذا المجال؛

- تأكيد العلاقة الوثيقة بين تهيئة بيئة ملائمة على المستوى الوطني وبيئة مؤاتية على المستوى الدولي دعماً للجهود الوطنية.

ثانياً- تعبئة الموارد الدولية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

- تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كمصدر خارجي لتمويل التنمية، وخاصة في مجالات نقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتطورة وتدريب الأيدي العاملة والعمل على تطوير قوانين الاستثمار؛

- بذل جهود أكبر لزيادة حصة البلدان الأعضاء من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، فبينما حققت بعض البلدان تقدماً كبيراً خلال السنوات الثلاث الماضية لزيادة حصتها من هذا الاستثمار لا تزال بعض البلدان الأخرى تعاني من تدني نصيبها من هذا العنصر الهام للتنمية؛

- توفير الموارد الخارجية لتطوير البنية الأساسية من خلال توسيع نطاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- التصدي لمشكلات الشباب وزيادة الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الفقر بتوفير التمويل الدولي لها؛

- زيادة الاستثمارات البينية لدعم التنمية الاقتصادية من جهة والتكامل الإقليمي من جهة أخرى عن طريق إزالة المعوقات وتوفير البيئة المؤاتية لذلك؛

- تقديم المساعدات التقنية والفنية اللازمة من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأعضاء في الإسكوا بشكل خاص؛

- الاستفادة من الدروس والتجارب الناجحة إقليمياً ودولياً في كافة المجالات المتعلقة بالجوانب الموضوعية لتمويل التنمية؛

- حث المانحين والمنظمات الدولية على مساندة جهود البلدان النامية بشكل عام، والبلدان الأعضاء في الإسكوا بشكل خاص، لتنويع القطاعات التي توجه إليها الاستثمارات؛

- زيادة مشاريع البنية الأساسية لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- التأكيد على أن الاستثمار في العنصر البشري أهم عنصر من عناصر التنمية.

ثالثاً- التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

- تأكيد أن التوصل إلى تسوية القواعد التجارية التي تراعي مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خلال جولة الدوحة للتنمية أمر حيوي بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

- الالتزام بالعمل على تحسين جودة المنتجات المحلية عبر التعاون مع منظمات عالمية لتحسين الجودة وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛

- مطالبة البلدان المتقدمة بفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، والحد من الإجراءات المعيقة للتجارة خاصة فيما يتعلق بالمواصفات والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة؛

- تفعيل الاتفاقات الإقليمية في بلدان منطقة الإسكوا، والعمل بوجه خاص على تنفيذ إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيذاً كاملاً وتفعيل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

- تأمين وصول الإمدادات الغذائية إلى البلدان المستوردة الصافية للغذاء الأعضاء في الإسكوا، وتفعيل قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية المعروف باتفاق مراكش فيما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء؛

- دعم إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على الصادرات الزراعية للبلدان، ودعم مبادرة المعونة من أجل التجارة التي تضمنها الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة

التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من 13 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2005؛

- الاستفادة من الآليات التمويلية المتاحة في بلدان المنطقة لتعزيز التجارة البينية في البلدان الأعضاء.

رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي

- تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون العلمي؛

- توجيه الشكر إلى البلدان الأعضاء المانحة على المساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

- مطالبة البلدان المانحة بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتنفيذ التزاماتها في هذا الخصوص ومنها تخصيص نسبة 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة رسمية للتنمية في البلدان النامية، مع التأكيد على زيادة نسبة المنح من المساعدات الإنمائية الرسمية وكذلك نسبة المساعدات الميسرة فيها وعدم ربطها بشروط تقوّض قدرة البلدان المستفيدة على توظيف هذه المساعدات حسب أولوياتها الإنمائية.

خامساً- الديون الخارجية

- دعوة الجهات الدائنة إلى اتخاذ الإجراءات والمبادرات اللازمة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، ضمن المبادرات الدولية في مجال تخفيف عبء الديون، وذلك في ضوء عدم كفاية المبادرات الحالية التي لم تحقق النتائج المرجوة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها لم تشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

- الاستفادة من التجارب السابقة لبعض البلدان النامية في مبادلة أو تسوية جزء من ديونها الخارجية المستحقة لعدد من البلدان المانحة في تمويل مشروعات التنمية؛
- زيادة الشفافية والمساءلة في عمليات تقييم المخاطرة والجدارة الائتمانية من جانب الهيئات الخاصة العاملة في هذا المجال؛

- دعوة البلدان المتقدمة إلى الالتزام بأن تكون الموارد المخصصة لتخفيف عبء الديون إضافة إلى ما يتم تقديمه من مساعدات إنمائية رسمية في إطار التزاماتها الدولية وليس جزءاً من تلك المساعدات؛

- دعوة البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية إلى تقديم المعونة الفنية لمساعدة البلدان النامية على حسن إدارة ديونها.

سادساً- معالجة المشاكل المنظومية: تحسين تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية

- دعوة البلدان الصناعية الكبرى إلى انتهاج سياسات اقتصادية كلية مستقرة تساهم في استقرار السياسة الاقتصادية الدولية مما يساعد البلدان النامية في تعزيز جهودها الإنمائية وتوفير بيئة اقتصادية دولية مستقرة؛

- دعوة البلدان الصناعية الكبرى أيضاً إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية بفاعلية في إدارة الاقتصاد الدولي من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومستقر، وكذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية التي تؤثر قراراتها على اقتصادات كل البلدان؛

- تحقيق مشاركة أوسع للبلدان النامية، ومنها البلدان الأعضاء في الإسكوا، في إدارة النظام المالي والنقدي الدولي؛

- تأكيد أهمية دور الأمم المتحدة في إطار إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي.

ونطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقوم بما يلي:

1- دعم قدرات البلدان الأعضاء وتقديم المعونة الفنية لتنفيذ الإجراءات الأساسية الست التي نص عليها توافق آراء مونتيري وخاصة فيما يتعلق بتعبئة المدخرات المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية، وتوفير المساعدات الإنمائية الرسمية، وتعزيز التعاون المالي والتقني الدولي.

2- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بتنفيذ توافق آراء مونتيري ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى لدعم موقف البلدان النامية، وخاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، في وضع القواعد التجارية الدولية، وزيادة التنسيق مع مجموعة الـ 77 والصين في تحديد المواقف وتقديم الاقتراحات بشأن التعامل المستقبلي مع الموضوع، بما في ذلك النظر في إنشاء لجنة حكومية معنية بتمويل التنمية، واقتراح عقد مؤتمر متابعة دولي آخر لتمويل التنمية بعد خمس سنوات، وغيرها من الاقتراحات التي تكفل استمرار هذه القضية كمحور للاهتمام الدولي.

3- دعم أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات في المنطقة من خلال الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتوفير الضمانات لتحسين المناخ الاستثماري.

4- دعم بناء القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقات منع الازدواج الضريبي والتحكيم الدولي للاستثمار والاتفاقات الثنائية للاستثمار.

5- تقديم الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء في مجال سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل النقل والتجارة والتعاون على الصعيد الإقليمي.

6- تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتيري تنفيذاً كاملاً من أجل التوصل إلى موقف موحد من القضايا الطارئة وعلى رأسها مصادر التمويل المبتكرة وتعزيز تمويل التنمية للنهوض بالمرأة، والتعامل مع قضايا تغير المناخ وارتفاع أسعار الغذاء والتقلبات في الأسواق المالية الدولية.

7- تقديم تقرير إلى الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين حول التقدم المحرز في هذا المجال.

8- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الاستعراض وفي المؤتمر نفسه للتعبير عن آمال وتطلعات شعوب البلدان الأعضاء.